



جامعة الملك عبد العزيز
معهد الاقتصاد الإسلامي
المجستير التنفيذي في إدارة و اقتصاديات الأوقاف

بحث مقدم ضمن متطلبات مادة "قراءات في مناهج البحث العلمي" تحت
عنوان:

الصكوك الاجتماعية كنموذج ابتكاري للوقف النقدي المؤقت والمؤبد

إعداد:

صالح بن ناصر الزهراني

تحت اشراف

أ.د. عبد الرحيم الساعاتي

2022م

التبويب المقترح

الفصل الأول: مقدمة وإشكالية الدراسة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثالث: الإطار النظري للدراسة

الفصل الرابع: الموقف النقدي

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

الفصل الأول: مقدمة وإشكالية الدراسة

مقدمة

يعد الوقف من عقود التبرعات التي شرعها الدين الإسلامي وجعل ريعها في وجوه الخير والبر مع عظيم الأجر والثواب الذي يلحق العبد، وقد عمل النبي عليه الصلاة والسلام على تأصيلها وغرسها في نفوس أتباعه من أمته إلى يوم الدين. إن للوقف أهمية بالغة في حياة المسلمين لما له من منافع دينية واجتماعية واقتصادية، فهو يُسهم في تأسيس روح الوحدة الاجتماعية والتآلف بين أفراد المجتمع، كما يسهم في القضاء على الفقر والعوز والبطالة، وله دور في تدوير المال مما يعزز السياسة الاقتصادية للدولة. إن استثمار الوقف في فتح مؤسسات إنتاجية أو خدمية من شأنه أن ينمي أصل المال ويزيد من ريعه الذي يعود بالنفع على المستحقين له، مع الالتزام بالضوابط الشرعية لهذا الاستثمار. (مالك براح، 2017)

تحتاج الأوقاف لكي تؤدي دوراً في الحياة المعاصرة أن تتوافق مع التوجهات العالمية الحالية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية منها. لذلك من المطلوب تقديم نماذج من الأدوات الاستثمارية التي أثبتت نجاحاً في مواجهة المشكلات والتحديات الاجتماعية التي يواجهها العالم خاصة بعد أزمة جائحة كورونا.

تعد السندات الاجتماعية من أبرز الأدوات الاستثمارية التي جذبت اهتماماً متزايداً حول العالم خلال جائحة كورونا نظراً لقدرتها على خلق نتائج اجتماعية إيجابية في المجتمعات. فقد برزت السندات الاجتماعية كأداة تمويل جديدة تستهدف الاحتياجات الاجتماعية والمشاكل التي يصعب معالجتها. لذلك فقد قام البنك الإسلامي للتنمية بإصدار نموذج مماثل للسندات الاجتماعية يتوافق مع الشريعة الإسلامية والتي أطلق عليها "الصكوك الاجتماعية" وتبعته بعض الدول الإسلامية في إصدارها. (Saadia Mohamed et al., 2017)

ومع وصول الإصدار العالمي للسندات المستدامة إلى مستوى قياسي بلغ أكثر من 100 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2020، ومع دعم مبادئ الشريعة الإسلامية للمبادرات القائمة على الربح ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي، فلا ينبغي أن يكون مفاجئاً أن الصكوك الاجتماعية أصبحت بسرعة أداة تمويل ذات شعبية كبيرة. لذلك فقد وجدنا أنه من المفيد فهم طبيعة هذه

الصكوك وآليات تطبيقها وكيفية الاستفادة منها في تفعيل دور الوقف النقدي المؤقت والمؤبد في مواجهة المشكلات والتحديات الاجتماعية. (CFA, 2021)

مشكلة وتساؤلات البحث

في ضوء ما تقدم تتلخص مشكلة هذه الدراسة في الإجابة علي التساؤلات التالية:

- ما هي طبيعة الصكوك الاجتماعية وآليات تطبيقها؟
- ما مدي مساهمة الصكوك الاجتماعية في مواجهة التحديات والمشكلات الاجتماعية؟
- كيف يمكن أن تساهم الصكوك الاجتماعية كنموذج مبتكر في تفعيل دور الوقف النقدي المؤقت والمؤبد في مواجهة المشكلات والتحديات الاجتماعية؟
- ما هي فرص وتحديات تطبيق الصكوك الاجتماعية المرتبطة بالوقف النقدي في المملكة العربية السعودية؟

أهداف البحث

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف علي:

- طبيعة الصكوك الاجتماعية وآليات تطبيقها.
- مدي مساهمة الصكوك الاجتماعية في مواجهة التحديات والمشكلات الاجتماعية.
- كيفية الاستفادة من الصكوك الاجتماعية كنموذج مبتكر في تفعيل دور الوقف النقدي المؤقت والمؤبد في مواجهة التحديات والمشكلات الاجتماعية.
- فرص وتحديات تطبيق الصكوك الاجتماعية المرتبطة بالوقف النقدي في المملكة العربية السعودية.

أهمية البحث

في ضوء ما سوف تُسفر عنه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات, تسعى الدراسة إلي التعرف علي كيفية الاستفادة من الصكوك الاجتماعية كنموذج مبتكر في الوقف النقدي المؤقت والمؤبد وتفعيل دوره في مواجهة التحديات والمشكلات الاجتماعية.

منهج البحث

ستتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي انطلاقا من المسح المكتبي والشبكي للعديد من المصادر والمراجع ذات الصلة، بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي.

عينة الدراسة

سيتم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي وكذلك الاستنباطي على سوق الصكوك الاجتماعية في كل من ماليزيا وإندونيسيا.

أدوات تحليل البيانات

سيتم مسح جميع التقارير والدوريات والمقالات والمصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث، والمتوفرة مكتبيا و من خلال شبكة الانترنت.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة

في هذا القسم يستعرض الباحث دراسات سابقة تعرضت للمتغيرات التي تستهدفها هذه الدراسة ، وقد قام الباحث بتصنيفها كما يلي: دراسات تناول الصكوك الوقفية ، دراسات تناول السندات الاجتماعية، دراسات تناول الصكوك الاجتماعية، دراسات تناول الوقف النقدي ، ودراسات تناول العلاقة بين الصكوك والوقف النقدي.

دراسات تناول الصكوك الوقفية

(1) رمضاني مروى وآخرون (2021)

عنوان الدراسة: "دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة - تجارب دولية -".
الهدف من الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة بإعتبارها صيغة تمويلية مستحدثة في جذب الموارد المالية وإستثمارها في مختلف المجالات التنموية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، وكذلك الأهمية البالغة لتمويل وإستثمار الوقف للمساهمة في إعادة توزيع الدخل في المجتمعات الإسلامية.
بعض النتائج والتوصيات:

- تساهم الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية الاجتماعية ويتجلى ذلك في محاربتها ظاهرة الفقر والبطالة من خلال إقامة صناديق خاصة لذلك. مما ينعكس إيجاباً على المجتمع ويقلل الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

- الصكوك الوقفية آلية من الآليات المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الإستثمار والمشاريع التنموية التي تعود بالنفع العام على الأفراد والمجتمع.

- تخضع الأوقاف في ماليزيا إلى الإدارة والإشراف من طرف عدة هيئات كالمجالس الدينية.

- الأوقاف في ماليزيا نموذجاً ناجحاً لمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال مساهمة مؤسساتها الوقفية في ذلك.

- إن الغرض من إنشاء الصكوك الوقفية في الكويت هو القيام بتعبئة أموال الوقف من أجل تمويل مختلف المشاريع التي تخدم التنمية في الكويت، وقد تمكنت هذه الصكوك الوقفية إلى حد كبير من تحقيق الغرض من إنشائها وقد تنوعت اختصاصاتها بما يخدم حاجات المجتمع.

- يندرج الوقف ومراحله في الجزائر على مر الأزمان والعهود على الاهتمام بالصكوك مؤخراً، بحيث تعتبر الجزائر إرث حضاري في العمل الخيري والوقفي وهذا المبرر كافي لإحياء سنة الوقف، رغم مساهمة فترة الاستعمار الفرنسي بشكل كبير في انتهاك حرسته الفردية في الأصول الموقوفة وضياح جزء كبير منها.

- توجد في الجزائر ثروة وقفية كبيرة أهمها الأوقاف العقارية.

- استطاعت الدول التي قامت عليها الدراسة لتبني العمل بالصكوك الوقفية تحقيق نجاح كبير تجلى في إقامة عدة مشاريع وأبنية في كل من ماليزيا، السودان، الكويت والجزائر، وهو ما يثبت كفاءتها في القيام بدورها التنموي.

(2) دراسة بوسالم أبوبكر وأخرون (2019)

عنوان الدراسة: "مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية بالإشارة إلى بعض تجارب الدول الإسلامية."

الهدف من الدراسة: هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الصكوك الوقفية في تمويل التنمية وكذا إبراز الدور التنموي للصكوك الوقفية على الصعيد الاقتصادي من جهة والاجتماعي من جهة أخرى. كما هدفت إلى إبراز أهم التجارب الإسلامية الرائدة في العمل بهذه الصكوك والنتائج التي حققوها من خلال ذلك.

بعض النتائج والتوصيات:

- الصكوك الوقفية منتج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية، يتمثل في شكل أوراق مالية أو شهادات خطية محددة القيمة، تدفع من قبل الواقفين بغية توجيهها لإقامة مشروع وقفي وتحقيق النفع المراد منها. تتميز الصكوك الوقفية بإمكانية إصدارها بقيمة نقدية صغيرة وكبيرة وهو ما يتيح الحشد المالي عليها والمشاركة الشعبية لعامة الأفراد.

- يتم استثمار الأموال المحصلة من الاكتتاب في الصكوك الوقفية من خلال عدة صيغ محددة، بمراعاة قدرة الأفراد مما يتيح تجمع وحشد أموال ضخمة توجه لإقامة مشاريع تنموية وهو ما يخفف العبء على ميزانية الدولة وتقديم منفعة للمجتمع.

- الصكوك الوقفية آلية من الآليات المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار والمشاريع التنموية التي تعود بالنفع العام على الأفراد والمجتمع.

- تساهم الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية الاجتماعية ويتجلى ذلك في محاربتها ظاهرة الفقر والبطالة من خلال إقامة صناديق خاصة لذلك. مما ينعكس إيجابياً على المجتمع ويقلل الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

- استطاعت الدول الإسلامية السبابة لتبني العمل بالصكوك الوقفية وتحقيق نجاحات كبرى تتجلى في إقامة عدة مشاريع وأبنية في كل من ماليزيا، السودان، الإمارات العربية المتحدة والكويت. وهو ما يثبت كفاءة الصكوك الوقفية في القيام بدورها التنموي.

(3) دراسة حلوفي سفيان (2017)

عنوان الدراسة: " دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية مع الاشارة لتجربة ماليزيا"

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى بيان وتوضيح دور الصكوك الوقفية باعتبارها من الابتكارات الحديثة في مجال الأوقاف، وكيف تسهم في توفير التمويل للمؤسسات المالية والشركات والحكومات ودعم مشاريع التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

بعض النتائج والتوصيات:

- عمدت العديد من الدول إلى اعتماد أساليب حديثة في استثمار أراضي الوقف على غرار التجربة الماليزية التي اتبعت نظام البناء والتشغيل والاعادة (T.O.B) في تعمير الأوقاف والمرافق العامة، ورغم النتائج المحققة إلا أن مشكلة التمويل تبقى من أهم المشاكل التي تواجهها مشاريع تطوير أراضي الوقف وذلك نتيجة ضعف مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل هذه المشاريع ونتيجة لذلك فإن الكثير من الأراضي مهملة ولسنوات عديدة.

- سعت العديد من الدول إلى تمويل الاستثمارات الوقفية وفق عدة أساليب مرتكزة على وقف النقود مثل تجربة الصناديق الوقفية في الكويت، والأسهم الوقفية في السودان والصكوك الوقفية في ماليزيا، وقد أثبتت التجربة الماليزية نجاحها في إيجاد بدائل تمويلية للاستثمارات الوقفية مستفيدة في ذلك من مستجدات وتطورات صيغ التمويل الإسلامية.

- ضرورة تقسيم الأراضي والعقارات الوقفية على حسب طبيعة المشاريع الاستثمارية التي تناسبها وهذا ما ينعكس على مردودها المالي -العوائد النقدية- هذه الأخيرة تستغل في الجوانب التنموية المختلفة.

- ضرورة وضع خطط تنموية تبين الاستراتيجية المتبعة لتطوير وتفعيل دور الصكوك الوقفية في التنمية .

- قامت ماليزيا بالاستفادة من السوق المالي لتطوير استثمار الوقف النقدي عن طريق الأسهم والصكوك الوقفية .

علي الرغم من التنوع العرقي في ماليزيا إلا أنها اهتمت باستثمار الوقف في المجالات العلمية والتكنولوجية، وتجسد ذلك من خلال الصكوك الوقفية، التي ساهمت في إنشاء العديد من المشاريع والمؤسسات القائمة على هذا النوع من التمويل.

دراسات تناول السندات الاجتماعية

Asian Development Bank (2021) (1)

عنوان التقرير: "تعزيز السندات الاجتماعية للاستثمارات ذات الأثر في آسيا"

الهدف من التقرير: يهدف التقرير إلى معرفة كيف يكون لأسواق السندات الاجتماعية تأثيرات مهمة في آسيا والمحيط الهادئ. يصف التقرير أولاً الوضع الحالي لأسواق السندات الاجتماعية العالمية والآسيوية من حيث القطاعات الاجتماعية التي تتعامل معها. يحدد جزء مركزي من التقرير التحديات الاجتماعية القائمة التي تواجه اقتصادات آسيا النامية وكيف يمكن للحلول المالية مثل السندات الاجتماعية أن تتصدى لها. يناقش التقرير كذلك قياسات التأثير الحالية وممارسات الإدارة في أسواق السندات الاجتماعية.

بعض النتائج والتوصيات:

- النمو في إصدار السندات الاجتماعية العالمية في عام 2020 كان مدفوعاً بشكل أساسي بالزيادة الكبيرة في التمويل المخصص للتعليم والتدريب ، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وتخفيف البطالة المرتبطة بأزمة كورونا.

- إحدى الوظائف الرئيسية لسوق السندات الاجتماعية خلال الوباء حتى الآن كانت زيادة رأس

المال بسرعة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة والعاطلين عن العمل بالمهارات

والتدريب الوظيفي بالإضافة إلى المساعدة المباشرة.

- تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة كان أكثر هيمنة في إصدار السندات الاجتماعية الآسيوية

خلال عام 2020 مقارنة ببقية العالم. وكان للسندات الاجتماعية الصادرة في المنطقة في عام

2020 تركيز كبير نسبياً على التداعيات الاقتصادية للوباء ، لا سيما على تمويل الشركات

الصغيرة والمتوسطة ، والذي كان من أفضل أنواع المشاريع حتى الآن. في المقابل رفعت أسواق

السندات الاجتماعية خارج آسيا والمحيط الهادئ (الاقتصادات الأوروبية ذات الدخل المرتفع في المقام الأول) أكبر مخصصات للمشاريع المتعلقة بالتعليم والتدريب ، فضلاً عن الإنفاق على تخفيف البطالة المرتبط بالأزمة.

Organization of Economic Cooperation and Development OECD (2016) (2)

عنوان التقرير: " فهم سندات الأثر الاجتماعي."

الهدف من التقرير: يهدف التقرير إلى فهم السندات الاجتماعية أو سندات الأثر الاجتماعي بشكل مفصل من حيث الأهداف وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وعملية إصدارها والمخاطر والتكاليف التي تنطوي عليه، وعوائدها المالية والعقبات التي تواجهها.

بعض النتائج والتوصيات:

- في أوقات قيود الميزانية جنباً إلى جنب مع التحديات الاجتماعية المتفاقمة ، ظهرت السندات الاجتماعية كآلية تمويل مبتكرة تمثل نهجاً تكميلياً لتدخلات السياسة الاجتماعية التقليدية ، لا سيما في المجالات التي توجد فيها إخفاقات من الناحية الحكومية وفي الأسواق.

- على الرغم من وجود وسائل أقل تعقيداً وأقل تكلفة لتمويل الخدمات الاجتماعية، تحقق السندات الاجتماعية مزايا محددة. على سبيل المثال ، يمكن أن تمثل طريقة أكثر فعالية لتقديم الخدمات الاجتماعية بسبب تركيزها على مراقبة وقياس النتائج الاجتماعية.

- على الرغم من تنوع أصحاب المصلحة المشاركين في السندات الاجتماعية، لا بد من الإشارة إلى أن المؤسسات الاجتماعية الكبيرة أو مقدمي الخدمات الاجتماعية قد استفادوا في الغالب من هذا الهيكل بينما تظل الشركات الأصغر على الهامش نظراً لقدرتها المحدودة على الاستجابة للمتطلبات الضرورية.

دراسات تناول الصكوك الاجتماعية

Saadia Mohamad et. al. (2017) (1)

عنوان الدراسة: " الصكوك الاجتماعية: آلية جديدة لتمويل الخدمات الاجتماعية."

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى تتبع ظهور السندات الاجتماعية في التمويل الاجتماعي كأدوات تمويل جديدة تستهدف الاحتياجات الاجتماعية والمشاكل التي لولا ذلك لما كان من الممكن

معالجتها، وتناقش فوائد هيكلية مثل هذا المنتج المتوافق مع الشريعة الإسلامية وتقدم توصيات لهيكلية فئة الأصول الجديدة المشار إليها في هذه الورقة باسم "الصكوك الاجتماعية".

بعض النتائج والتوصيات:

- تعاني صناعة التمويل الإسلامي من قطاع اجتماعي غير متطور يمنعها من تبني مفهوم مقاصد الشريعة الذي يدعم مبدأ خدمة الصالح العام لتعظيم المنفعة وتقليل الضرر. ومن المعروف إن التطور الذي يتجاهل الرفاهية الاجتماعية ليس في المصلحة العامة.

- يمكن جعل جانب العرض Supply أكثر استجابة إذا كان المستثمرون متطورين بما يكفي للمطالبة بمزيد من الأثر الاجتماعي للمنتجات ، النمو في عالم الأثر الاجتماعي يكون بقيادة جانب العرض Supply.

- نظراً للإمكانيات الهائلة لمساحة الأثر الاجتماعي في الشريعة ، يمكن تحديد المجالات التي يمكن فيها هيكلية منتجات مثل السندات الاجتماعية المتوافقة مع الشريعة أو الصكوك الاجتماعية.

- يجب أن يلعب التمويل الإسلامي دوراً أكبر بكثير لتعزيز تنمية القطاع الثالث من خلال تمكين وتعبئة القطاع الاجتماعي نفسه بالدعم النشط من الحكومة والقطاع الخاص. ويمكن للتطورات في الصكوك الاجتماعية أن تعزز الاعتماد الحقيقي لمبادئ مقاصد الشريعة ، وفوائدها العملية والمالية للهيئات الممولة مثل الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات الخيرية توفر الدافع لهذه الكيانات لتحديد المجالات التي يمكن فيها تطوير الصكوك الاجتماعية لجمع التمويل لإيجاد حلول للقضايا الاجتماعية في المجتمع المحلي والوطني والعالمي.

- من بين بعض الاحتياجات الملحة التي تتطلب حلولاً تمويلية مشاكل الفقر والأمية وإدمان المخدرات وحمل المراهقات والجريمة والسرقعة والتخفيف من الجوائح والفيضانات والعمل الإنساني والإغاثي المحلي والعالمي.

- تمهد الوكالات الدولية مثل البنك الدولي من خلال عملها الرائد في الصكوك الطريق الأمثل بالفعل في نمذجة طرق جديدة لتمويل الخدمات الاجتماعية. يمكن أن يؤدي العمل في الصكوك الاجتماعية أيضاً إلى التقارب والتداخل في التأثير الاجتماعي الأخلاقي لمساحة الاستثمار مع المساحة المتوافقة مع الشريعة ، وبالتالي يمكن جعل عالم جديد من النمو والتطور في المجال .

- يمكن للتمويل الإسلامي ، أن يوسع حدود المعرفة وعالم المنتجات المتوافقة مع الشريعة من خلال تطوير أدوات أكثر ابتكاراً توفر حلولاً للمشاكل الاجتماعية وتعزز الرفاهية الاجتماعية المستوحاة من التقاليد الإسلامية الغنية الخاصة بها والابتكارات الناشئة في التمويل الاجتماعي.

- مع وجود قطاع ثالث معزز سيكون النموذج الاقتصادي الإسلامي أكثر شمولاً وغير متوازن مع القطاع الاجتماعي المتراجع عن القطاعين الآخرين للحكومة والقطاع الخاص. وبالتالي ، فإن التمويل الإسلامي كجزء من الاقتصاد الإسلامي الأكثر شمولاً يمكن أن يصبح ذا صلة ويساهم في الصيانة العامة للخدمات الاجتماعية للاقتصاد ، وهو دور يتجاوز العرق والدين.

دراسات تناول الوقف النقدي

(1) دراسة أشرف جمعة محمد نصر (2020)

عنوان الدراسة: " الوقف النقدي ودوره في التمويل في ضوء تجربة سنغافورة لتطوير الوقف في ليبيا (دراسة تحليلية)."

الهدف من الدراسة: يهدف البحث لتطوير المؤسسة الوقفية في ليبيا بما يمكنها من تطبيق الوقف النقدي، وتقديم الإطار الشرعي والقانوني له، وبيان أهم الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تعيق تطبيقه، ومدى الاستفادة منه في تمويل مشاريع التنمية المختلفة بالاستفادة من تجربة سنغافورة في تنمية وتطوير الأوقاف.

بعض النتائج والتوصيات: أظهرت النتائج أن سنغافورة عملت على تطوير الجانب القانوني بموجب قانون إدارة الشريعة الإسلامية AMLA الذي حدد المهام والصلاحيات للجهات المشرفة على الأوقاف، واعتمدت على نظام الإدارة الإنتاجية في إدارة واستثمار الوقف، ونجحت في الدمج ما بين الطرق التقليدية والحديثة لتنمية وتطوير الأوقاف، ومن خلال هذه الأساليب التي استخدمتها سنغافورة يمكن الاستفادة منها في تطوير الأوقاف في ليبيا، وتطبيق الوقف النقدي بالهيئة العامة للأوقاف الليبية، والذي يحتاج إلى مجموعة متطلبات منها: الإدارة الفعالة والحكم الرشيد، والإرادة السياسية، وإقامة مؤسسة مستقلة للوقف النقدي، وعليه يمكن أن يكون الوقف النقدي أكثر فاعلية في تطوير أراضي الوقف الغير مستغلة في ليبيا، وتمويل الكثير من مشاريع التنمية، مما يجعل الوقف داعماً لمشاريع التنمية الحكومية، ويوصي البحث بإعادة النظر في التشريعات والقوانين المتعلقة بإدارة واستثمار الأوقاف، وإنشاء مؤسسة للوقف النقدي لها استقلالية تامة، والالتزام بنظام الحوكمة في الأوقاف، وحفظ حقوق الواقفين والموقوف عليهم، وتعزيز التنمية والتطور في المؤسسة الوقفية.

(2) دراسة سميردهيليس (2020)

عنوان الدراسة: "الوقف النقدي كألية للنهوض بالدور التنموي للوقف في الجزائر بناءً على التجربة الماليزية."

الهدف من الدراسة:

أولا للتعريف بالوقف النقدي وبيان مشروعيته، وإبراز أهميته في تعزيز المشاركة الجماعية وتعبئة النقود الوقفية، وثانيا تقديم الاقتراحات والحلول وكذا الطرق المناسبة للنهوض بالوقف النقدي في الجزائر وطرق استثماره بناءً على الدروس المستفادة من التجربة الماليزية، التي تعتبر تجربة رائدة في الاستفادة من أموال الوقف النقدي واستثمارها، باعتبار أن النهضة الوقفية الحديثة في ماليزيا قامت على الأوقاف النقدية.

بعض النتائج والتوصيات:

-التوجه نحو أكثر مؤسسية في تسيير أموال الوقف، كمثال على ذلك مؤسسة جوهور Corp|بولاية جوهر، حيث ساهمت بشكل كبير في تطوير الوقف النقدي واستثماره، لما لها من خبرة كبيرة و سمعة في قطاع الأعمال والتجارة .

-استعمال التكنولوجيا الحديثة في الترويج و جمع أموال الوقف النقدي، عن طريق sms والانترنت والحسابات البنكية .

-الأسهم الوقفية طريقة فعالة و مبتكرة في تجميع مبالغ صغيرة، لاستثمارها في مشاريع كبيرة تعود بالفائدة على المجتمع، وهي طريقة مناسبة لمحدودي الدخل للمساهمة في الوقف .

-يعتبر نظام الخصم من الراتب بمبالغ جد صغيرة، فكرة مناسبة للأشخاص ذوي الدخل الثابت كالموظفين والمتقاعدين .

-إستغلال ماليزيا وولاية جوهر جميع وسائل التوعية المتاحة للترويج للوقف النقدي، يزيد من الثقافة الوقفية لدى المجتمع الماليزي.

-تنامي الأوقاف في ماليزيا راجع لتنوع طرق وآليات استثمار الوقف النقدي، فمؤسسة جوهور Corp|على سبيل المثال تعيد استثمار 70% من إيرادات الأسهم الوقفية .

-نشر الوعي الوقفي وثقافة الوقف وذلك بعقد الندوات واعداد برامج إذاعية وتلفزيونية للتعريف بالوقف وأهميته، باعتباره صدقة جارية ينتفع بها الواقف في حياته وبعد مماته، ويمكنها أيضا الاستعانة بمراكز البحوث والتعليم في تحقيق ذلك.

-ماليزيا وفرت البيئة القانونية والتنظيمية لجمع واستغلال واستثمار أموال الوقف النقدي، وهذا ما شجع الكثيرين على تقديم المزيد من الوقفيات النقدية، ولو بمبالغ صغيرة.

(3) دراسة عبايدية مريم وبن عبد العزيز محي الدين (2020)

عنوان الدراسة: "الوقف النقدي وسبل استثماره الحديثة – الصكوك الوقفية أنموذجاً"

الهدف من الدراسة: نطرح موضوع الوقف النقدي كصيغة استثمارية حديثة والتي تستجيب بحق لمتطلبات العصر، وبيان كيفية الاستفادة من تطبيقاتها الناجحة في تنمية الوقف واستثماره في بلادنا على غرار بعض الدول، لما تُتيحه هذه الصيغة الاستثمارية من خيارات واسعة يمكن توظيف ما يناسب منها واقعنا، لأجل تفعيل دور الوقف في التنمية، عن طريق توظيف صوراً متعددة للصكوك الوقفية.

بعض النتائج والتوصيات:

1- يتم استثمار أموال الوقف من خلال الصناديق الوقفية باستخدام صيغ التمويل المعروفة في الفقه الإسلامي كالمشاركة والإجارة والمزارعة وغيرها.

2- تقوم فكرة سندات الوقف على تحديد مشروع وقف لخدمة المجتمع وتحديد حجم التمويل اللازم له، ثم إصدار سندات بقيم اسمية مناسبة وطرحها للاكتتاب العام لتجميع المال اللازم لمشروع الوقف.

3- من أهم أدوات الصكوك الوقفية التي تُسهّم في استثمار الوقف هي صكوك الأسهم والسندات الوقفية.

4- من المقاصد الشرعية للوقف تحقيق العبودية لله والقيام بمهمة الاستخلاف في الأرض وعمارها تحقيقاً لمبدأ التكافل الإسلامي.

5- إن تنوع المجالات (الدينية، الاجتماعية، الصحية...) التي تُمولها الصكوك الوقفية، يرفع العبء الثقيل عن ميزانية الدولة، بحيث يُمكن الدولة من تحقيق وفراً دائماً في خزينتها العمومية، يمكنها من مواجهة الظروف الاستثنائية.

6- إن صناعة الصكوك الإسلامية تحتاج لتوسيع نشاط الأسواق المالية، بالإضافة للكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع مثل هذه المنتجات.

دراسات تتناول العلاقة بين الصكوك والوقف النقدي

Siswantoro (2022) (1)

عنوان الدراسة: " نموذج الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي لتمويل شركات الصادرات المتناهية

الصغر والصغيرة والمتوسطة المتأثرة بوباء كوفيد-19: دراسة إندونيسية."

الهدف من الدراسة: الغرض من هذا البحث هو حل مشكلة تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير والمتأثرة بوباء كوفيد-19 ، من خلال استكشاف وبناء نموذج الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي Cash Waqf Linked Sukuk.

بعض النتائج والتوصيات:

- تظهر النتائج أن نموذج الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي لديه القدرة على أن يكون مصدرًا بديلاً للتمويل الجديد الآمن والسهل والخالي من المخاطر للجهات الفاعلة الموجهة نحو التصدير والمتعلقة بالوباء.

- تظهر النتائج الأخرى أن إمكانية الوقف النقدي الذي يمكن استكشافه في إندونيسيا تصل إلى .

13.9 تريليون دولار سنويًا ، لذلك لديها الفرصة لتمويل ما يصل إلى 27800 مشروعًا جديدًا موجهًا للتصدير. بالإضافة إلى ذلك ، فإن قيمة استخدام أموال الوقف كبيرة جدًا ، حيث تصل إلى 1.3 تريليون دولار بمدة سنتين. هذه القيمة كافية لتمويل مشاريع التنمية الاجتماعية مثل المساجد أو المدارس.

الإطار النظري للدراسة

الصكوك الاجتماعية

تعريف الصكوك

الصك في اللغة:

يقول ابن منظور: "الصك: الضرب الشديد بالشيء العريض، وقيل: هو الضرب عامة بأي شيء

كان، صكه يصكه صكا، الأصمعي: صكمته ولكمته وصككته ودككته ولككته، كله إذا دفعته".

(ابن منظور، ص 456) وصكه أي ضربه، ومنه قوله تعالى: "فَصَكَّتْ وَجْهَهَا" (سورة الذاريات ، آية

(29)

وفي المعجم الوسيط:

الكتاب يُكتب في المعاملات، أو وثيقة بمال أو نحوه، أو نموذج مطبوع على شكل معين يستعمله

المودع في أحد المصارف للأمر بصرف المبلغ المحرر به من النقد. (المعجم الوسيط ، ص 519)

الصك في الاصطلاح:

تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: "عبارة عن وثائق متساوية القيمة

تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط

استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما

أصدرت من أجله، وتعرف هذه الصكوك بالصكوك الإستثمارية تمييزاً لها عن الأسهم وسندات

القرض". (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015، ص 467)

كما عرفته هيئة الأوراق المالية الماليزية للصكوك في دليلها الخاص بالأوراق المالية الإسلامية بأنه:

"وثيقة أو شهادة تمثل قيمة الأصل" (كرسي سابق، ص 442)

وعرفها الدكتور أشرف دوابة بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في موجودات

معينة ومباحة شرعاً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، وعلى أساس المشاركة في الغنم

والغرم، والالتزام بالضوابط الشرعية". (أشرف دوابة، 2009، ص 20)

مفهوم الصكوك الإسلامية:

تقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقا لقاعدة (الغنم بالغرم) (المشاركة في الربح والخسارة) على منوال نظام الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار، حيث تؤسس شركة مساهمة لهذا الغرض، ولها شخصية معنوية مستقلة، وتتولى هذه الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين، ومن حق كل حامل صك المشاركة في رأس المال والإدارة والتداول والهبة والإرث ونحو ذلك من المعاملات المالية. (غربي حمزة، وفاء جبلاحي، 2018، ص3)

فالصكوك الإسلامية اذن هي أدوات مالية تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية ويتم استخدامها في تمويل العديد من المشاريع التنموية عن طريق الإكتتاب وتجميع المدخرات للعديد من المستثمرين وتداول هذه الأدوات في السوق المالية الإسلامية. وهي كبديل شرعي لشهادات الإستثمار والسندات التقليدية، تساعد في إدارة السيولة على مستوى الإقتصاد الكلي، وبالتالي المساهمة في انعاش الإقتصاد وذلك بالإستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربويا، واتاحة الفرصة للحكومات والشركات لتنويع وزيادة مواردها والحصول على تمويلات مشروعة تساعد في التوسع في نشاطها ومشاريعها التنموية. (خديجة عرقوب، فريد كورتل، 2016، ص 261)

الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية

من أهم الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية ما يلي:

- يتكون رأس مال الصكوك (مقدار التمويل المطلوب) من وحدات استثمارية متساوية القيمة يخول لصاحبها حصة شائعة في موجودات العملية أو المشروع موضوع التمويل بنسبة ملكيته من صكوك إلى إجمالي قيمة الصكوك.
- قد تكون الموجودات أعيانا ثابتة أو متداولة أو حقوقا معنوية أو نحو ذلك نحو ذلك وفقا لصيغة حق الانتفاع في الأصول الثابتة أو حق الرقبة في الأصول المتداولة.

- يتم تداول الصكوك بأي وسيلة من وسائل التداول الجائزة شرعاً وقانوناً، حيث إن لمالك الصك حق نقل ملكيته أو رهنه أو هبته أو نحو ذلك من التصرفات المالية من خلال شركات الوساطة المالية أو غيرها مما يجيزه القانون.
- يطبق على الصكوك الإسلامية بصفة أساسية صيغة فقه المشاركة في الربح والخسارة مثل الأسهم.
- تتمثل أطراف عقد الصكوك الإسلامية في الجهة المصدرة للصكوك، (شركة ذات شخصية معنوية) وتمثل رب العمل، أي الجهة المنوطة بإدارة الصكوك وفقاً لفقه المشاركة ويطلق عليها الشريك بالعمل. وكذا المشاركون في الصكوك، ملاك الصكوك ويمثلون الشركاء بالمال، ويطلق عليهم المستثمرون أو حملة الصكوك. وقد تستعين الجهة المصدرة للصكوك بالخبراء والاستشاريين من التخصصات المختلفة في مجال إصدار الصكوك وتسويقها والتأمين ضد مخاطرها، ونحو ذلك من الأمور الموجبة لإنجاح إصدار وتداول الصكوك في الأسواق المالية.
- يتم توزيع العوائد (الأرباح) التشغيلية، وكذلك العوائد (الأرباح) الرأسمالية الناجمة من المشروع أو من العملية المستثمر فيها رأس المال (قيمة الصكوك) بين الجهة المصدرة وبين المشاركين في الصكوك بنسبة شائعة يتم الاتفاق والتراضي عليها، والمشار إليها في نشرة الاكتتاب ويجوز أن يعاد النظر فيها كل فترة باتفاق الطرفين.

(حسين حسين شحاتة، ص 3)

أهمية الصكوك الإسلامية

للصكوك الإسلامية أهمية بالغة، سواء على المستوى الجزئي بين مصدرها وحاملها، أو على الاقتصاد ككل. (غربي حمزة، وفاء جبلاحي، 2018، ص 139)

أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمستثمرين:

تتمثل أهمية الصكوك بالنسبة للمستثمرين فيما يلي:

- تنتج الصكوك أدوات قليلة التكلفة مقارنة بالاقتراض البنكي وذلك بسبب قلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالورقة المالية المصدرة.

- تتميز الصكوك الإسلامية بأنها غير مرتبطة بالتصنيف الائتماني للمصدر، حيث تتمتع الأوراق المالية المصدرة بموجب عمليات التصكيك بصفة عامة بتصنيف ائتماني عالي نتيجة دعمها بتدفقات مالية محددة عبر هياكل داخلية معرفة بدقة، بالإضافة للمساندة الخارجية بفعل خدمات التحسين الائتماني.
 - مبدأ البيع الفعلي للأصل من المصدر للصكوك إلى الشركة ذات الأغراض الخاصة في هيكل عملية التصكيك يتضمن أن المصدر للصكوك ليس لها قانونيا في الرجوع لاستخدام التدفقات النقدية المتوقع للأصل محل التعاقد.
 - تعطي الصكوك الإسلامية عوائد أعلى مقارنة ببقية الاستثمارات المالية الأخرى كالسندات.
 - يمكن التنبؤ بالتدفقات النقدية للصكوك الإسلامية.
 - توفر الصكوك الإسلامية فرصا استثمارية متنوعة للأفراد والمؤسسات والحكومات بصورة تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مربحة.
- (غربي حمزة، وفاء جبلاحي، 2018، ص 139)

أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للاقتصاد الكلي:

لقد أدى انتشار الصكوك الإسلامية وتسابق العالم إلى إصدارها ببدء مرحلة جديدة، يتم فيها التحول من الاقتصاد الورقي وأسواق الائتمان إلى الاقتصاد الحقيقي المرتبط بالسلع والخدمات، فعن طريق الصكوك يتم تعبئة المدخرات المالية الموجود بين أيدي الأفراد والتي هي عاطلة عن القيام بوظيفتها الاقتصادية ودورها التنموي، مما يؤدي إلى استثمارها في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، التي تعبر عن مدى التقدم والتخلف في البلاد.

(هناك محمد هلال الحنيطي، 2015، ص 559)

في مقابل أهمية الصكوك الإسلامية للمستثمرين، فإن الاقتصاد الكلي للدول يستفيد من عملية التصكيك الإسلامي، وتتمحور هذه الأهمية في العناصر الموالية:

- ✓ تزيد عمليات الصكوك من عدد البدائل للمستثمرين.
- ✓ تساعد عملية التصكيك في نم و الناتج المحلي الإجمالي دون الحاجة إلى استثمارات إضافية.

- ✓ تساعد الصكوك الإسلامية في تقليل درجة سيطرة الجهاز المصرفي كمزود وحيد للتمويل.
 - ✓ من شأن انتشار صناعة الصكوك الإسلامية توفير مساحة لقيام مؤسسات تزود هذه الصناعة بالمدخلات الأساسية لها، والتي تقوي من بنيتها التحتية.
 - ✓ مواكبة التغيرات الدولية الحاصلة في سوق التمويل بغرض إرضاء المستثمر المحلي بدلا من انتقاله لاستهلاك هذه الخدمات في الخارج، وتأثير ذلك على ميزان العمليات الرأسمالية.
 - ✓ إتاحة فرص كبيرة لسد العجز في موازنة الدولة بتوفيرها لموارد حقيقية غير مؤثرة سلبا على المستوى العام للأسعار، وبالتالي تمكينها من تمويل مشاريع التنمية الأساسية بصورة غير مكلفة.
 - ✓ من شأن الصكوك الإسلامية أن تبرر تبني الدول لسياسات نقدية أقل تقييدا للانتماء بسبب حقيقة مصادر تمويلها، لأن السياسات التوسعية تعطي ثقة أكبر في مناخ الاستثمار بالبلاد.
 - ✓ يؤدي الاستخدام المكثف للصكوك الإسلامية من وضع أسس البنية التحتية لجعل الاقتصاد المعين مركزا ماليا مرموقا وبأدوات أكثر جاذبية.
- (هناء محمد هلال الحنيطي، 2015، ص 559)

أهداف الصكوك الإسلامية

تتمثل الأهداف الأساسية للصكوك الإسلامية فيما يلي:

- ✓ المساهمة في جمع رأس مال تمويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين، وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال، لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال المشروع.
- ✓ تسعى إلى الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلى وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.

✓ تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك من حيث إنها تتطلب التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها، ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا.

(نوال بن عمارة، 2011، ص 255)

أنواع الصكوك الإسلامية

تتنوع الصكوك وفقا لاعتبارات مختلفة، منها ما يكون وفقا للإستمرارية أو الجهة التي أصدرتها أو للتخصيص أو استثمار حصيلتها أو للصيغة أو من حيث آجالها. (أحمد شعبان علي، ص 43) ولكن سأكتفي بتوضيح الأنواع التي ذكرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار رقم 17 والخاص بمعيار صكوك الإستثمار: (رامي محمد كمال، 2019، ص 45)

1 صكوك الإجارة

وتنقسم إلى:

(أ) صكوك ملكية الموجودات المؤجرة:

هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك. (المعيار الشرعي، 2017، ص 468)

(ب) صكوك ملكية المنافع:

■ صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة:

وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بغرض إجارة منافعها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك. (المعيار الشرعي، 2017، ص 468)

■ صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها، بغرض إجارة أعيان موصوفة في الذمة واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين الموصوفة في الذمة مملوكة لحملة الصكوك. (المعيار الشرعي، 2017، ص 469)

(ت) صكوك ملكية الخدمات من طرف معين:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تقديم الخدمة من مصدر موصوف في الذمة (كمنفعة التعليم من جامعة يتم تحديد مواصفاتها دون تسميتها) واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك. (المعيار الشرعي، 2017، ص 469)

(2) صكوك السلم:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها، لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك. (المعيار الشرعي، 2017، ص 469)

(3) صكوك الإستصناع:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك. (المعيار الشرعي، 2017، ص 469)

(4) صكوك المراجعة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك. (المعيار الشرعي، 2017، ص 469)

(5) صكوك المشاركة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس المضاربة أو على أساس الوكالة بالإستثمار. (المعيار الشرعي، 2017، ص 470)

وقد ذكر المعيار هنا أن صكوك الشركة لها ثلاث حالات لإدارتها وهي:

صكوك الشركة:

أي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الشركة بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها. (المعيار الشرعي، 2017، ص 470)

صكوك المضاربة:

هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها. (المعيار الشرعي، 2017، ص 470)

صكوك الوكالة بالاستثمار:

هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها. (المعيار الشرعي، 2017، ص 470)

6 صكوك المزارعة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد. (المعيار الشرعي، 2017، ص 470)

7 صكوك المساقاة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد. (المعيار الشرعي، 2017، ص 470)

8 صكوك المغارسة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس. (المعيار الشرعي، 2017، ص 470)

9 صكوك الوقف:

تعرف على أنها: "شهادات تمنح من طرف الصناديق الوقفية للواقف بالمبلغ الموقوف، وتسمى عادة شهادات الوقف، وهي التسمية الأكثر دلالة ووضوحا. أما عملية التصكيك فيقصد بها

تجزئة رأس مال المشروع الوقفي إلى حصص وإصدارها في شكل صكوك) أو شهادات
وقفية (للإكتتاب). " (خديجة عرقوب، فريد كورتل، 2016، ص 264)

10) الصكوك الخضراء

إن الصكوك الخضراء هي الأداة المالية الإسلامية المقابلة للسندات الخضراء التقليدية التي
تصدرها الحكومات أو القطاع الخاص أو المصارف التجارية أو مؤسسات التمويل الدولية، على
سبيل المثال البنك الدولي الذي أصدر أول سندات خضراء في عام 2008. وحصيلة هذه
السندات الخضراء تذهب فقط لمساندة مشاريع محددة تستوفي معايير محددة مسبقا
للتنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية. وقد لاقت هذه السندات ترحيبا كبيرا من جانب
المستثمرين المستدامين بيئيا.

وقد عرفت السندات الخضراء عموما بأنها: " السندات التي توجه حصيلة إصدارها للإستثمار
في مشاريع صديقة للبيئة." وهي مثل السندات الأخرى لكنها تتطلب معايير ومبادئ رفيعة خاصة
بها وبالمشاريع المختارة للتمويل. (خديجة عرقوب، فريد كورتل، 2016، ص 266-267)

الصكوك الاجتماعية

الصكوك الاجتماعية هي الأداة المالية الإسلامية المقابلة للسندات الاجتماعية ، وحيث أن الهدف من هذا البحث هو إلقاء الضوء علي الصكوك الاجتماعية وتقديمها كنموذج ابتكاري للوقف النقدي المؤقت والمؤبد، فإننا سنقوم أولاً بتوضيح ماهية السندات الاجتماعية وكيف تطورت، ومن ثم ننتقل إلي الصكوك الاجتماعية في العالم الإسلامي.

السندات الاجتماعية

جذبت السندات الاجتماعية والمعروفة أيضاً بالسندات ذات الأثر الاجتماعي (Social Impact Bond SIB) الكثير من الاهتمام في أعقاب الأزمة المالية العالمية، لقد تم تنفيذها في عدد من البلدان حيث تبين أنها اقترح جذاب لتمويل تقديم الخدمات الاجتماعية. (OECD, 2016, P.3)

تعريف السندات الاجتماعية

السندات الاجتماعية هي آلية تمويل مبتكرة تدخل فيها الحكومات أو المفوضون في اتفاقيات مع مقدمي الخدمات الاجتماعية (مثل المؤسسات الاجتماعية أو المنظمات غير الربحية) والمستثمرين للدفع مقابل تحقيق نتائج اجتماعية محددة مسبقاً. بتعبير أدق ، تقوم المنظمة التي تصدر السندات بجمع الأموال من مستثمري القطاع الخاص أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات. يتم توزيع هذه الأموال على مقدمي الخدمات لتغطية تكاليف التشغيل الخاصة بهم. إذا تم تحقيق النتائج القابلة للقياس المتفق عليها مقدماً ، تشرع الحكومة أو المفوضين في الوفاء بالمدفوعات إلى منظمة إصدار السندات أو المستثمرين. من الناحية المالية ، فإن السندات ليست سندات حقيقية بل عقود مستقبلية قائمة على النتائج الاجتماعية. وتُعرف أيضاً باسم سندات الدفع مقابل النجاح (في الولايات المتحدة الأمريكية) أو سندات الدفع مقابل المزايا (في أستراليا). (OECD, 2016, P.4)

أصحاب المصلحة الرئيسيين

يقدم المستثمر التمويل للتدخل ، والذي يستخدم كرأس مال عامل لمزود الخدمة المسؤول عن تقديم الخدمات الاجتماعية وتحقيق النتائج المتفق عليها وربما عن توفير البيانات المتعلقة بها. قياس النتائج هو خطوة حاسمة لعملية السندات الاجتماعية. بناءً على ذلك ، يتم الإفراج عن

المدفوعات للمستثمر مقترنة بالفائدة المتفق عليها من قبل الحكومة أو المفوض. لذلك ، فإن الحكومة أو المفوض هو الذي سيقوم بالدفع بعد النتائج النهائية وقد يحدد أيضًا مقاييس النتائج وشروط الدفع. (OECD, 2016, P.4)

يشارك الوسيط في بعض السندات الاجتماعية وله دور مزدوج. أولاً ، يمكن أن يكون بمثابة الداعي لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في الآلية من أجل إبرام اتفاق بشأن عملية المعاملة. ثانيًا ، يمكن أن يكون مسؤول عن زيادة رأس المال وتنظيم الصفقة. (OECD, 2016, P.4)

يمكن استخدام المقيّم Evaluator في بعض السندات الاجتماعية لتقييم النتائج المتفق عليها وتأثيرها. من ناحية أخرى ، يجب ذكر المستفيدين من التدخل أيضًا ، لأنهم يمثلون السكان المحتاجون والمتلقون للتدخلات. وقد تعالج السندات الاجتماعية مجموعات أصغر أو أكبر من المستفيدين. على سبيل المثال ، يركز برنامج Sweet Dreams SIB في كندا على 22 من المستفيدين - الأمهات والأطفال ، في حين يركز ONE Service Peterborough SIB في المملكة المتحدة على 3000 سجين ذكر، ويركز مشروع NYC ABLE للشباب المسجونين على ما يقرب من 10000 من المراهقين المحكوم عليهم. (OECD, 2016, P.4)

تعد مسألة إعداد السندات الاجتماعية مسعى معقدًا للغاية يتضمن عددًا كبيرًا من اللاعبين المشاركين الذين يجدون صعوبة متزايدة في إيجاد أرضية مشتركة لأن دوافعهم تختلف اختلافًا جوهريًا بناءً على دورهم في هذا الإعداد. الأمر الأكثر تعقيداً هو الضغط الإضافي لإيجاد آلية مناسبة والاتفاق عليها لتقييم الأثر ونتيجة التدخل المجتمعي المعقدة والديناميكية غالبًا. (Saadiyah Mohamad et. al., 2017)

التطور في السندات الاجتماعية

أول سند اجتماعي تم إطلاقه في عام 2010 هو سندات بيتربورو ذات الأثر الاجتماعي Peterborough Social Impact Bond ، حيث قدمت المملكة المتحدة التمويل لبرنامج يهدف إلى تقليل معدل العودة للإجرام بين السجناء الذين يقضون عقوبات قصيرة في سجن بيتربورو. تشير البيانات الصادرة في أكتوبر 2013 إلى انخفاض بنسبة 12 % في عمليات إعادة الإدانة بين المشاركين في البرنامج، مقارنة بزيادة قدرها 11 % في عمليات إعادة الإدانة للسجناء السابقين المماثلين على المستوى الوطني. ومع ذلك ، فقد فشل المشروع الأول للسندات الاجتماعية في

الوصول إلى هدفه في السنوات الأولى وتم إغلاقه في أوائل عام 2015 بسبب التغييرات الخارجية.
(Saadiyah Mohamad et. al., 2017)

سندات الأثر الاجتماعي لمدينة نيويورك، تم إطلاقها في عام 2012 ، والتي جمعت 9.6 مليون دولار أمريكي من رأس المال لتمويل برنامج يهدف أيضًا إلى الحد من العودة إلى الإجرام بين المراهقين الأحداث في إصلاحية جزيرة راكروز. والتي كان من المتوقع أن تحقق المدينة من خلالها مدخرات صافية تتراوح بين مليون دولار أمريكي و 20 مليون دولار أمريكي إذا نجحت ، اعتمادًا على الانخفاض في معدلات العودة إلى الإجرام التي تم تحقيقها. (Saadiyah Mohamad et. al., 2017)

سند اجتماعي آخر هو سند نيون للمنفعة الاجتماعية في استراليا Newpin Social Benefit Bond ، والذي تم إطلاقه في نيو ساوث ويلز في مارس 2013 ، حيث تم جمع رأس مال قدره 7 ملايين دولار أسترالي لبرنامج الأبوة والأمومة لإعادة الأطفال في دور الرعاية خارج المنزل إلى أسرهم ومنع الأطفال المعرضين للخطر من دخول دور الرعاية. وقد كان من المتوقع أن يحقق هذا البرنامج مدخرات قدرها 80 مليون دولار أسترالي إذا تم تحقيق المستوى المستهدف من عمليات إعادة الأطفال. (Saadiyah Mohamad et. al., 2017)

ويمكننا القول أنه بعد أن تم تنفيذ أول سند اجتماعي في المملكة المتحدة في عام 2010 وبالتحديد منذ عام 2012 ، لوحظت زيادة حادة في الاهتمام بالسندات الاجتماعية حول العالم. وعلى الرغم من أنه قد تم تطوير غالبية السندات الاجتماعية في المملكة المتحدة ، تلها الولايات المتحدة. إلا أن العديد من دول العالم أطلقت السندات الاجتماعية، مثل أستراليا وكندا وكوريا الجنوبية والهند، كما تم إطلاق السندات الاجتماعية أيضا في بلجيكا وألمانيا وهولندا والبرتغال وسويسرا وغيرهم.

وطبقاً لموقع منظمة Social Finance، وهي المنظمة التي أطلقت أول سند للأثر الاجتماعي في عام 2010 في المملكة المتحدة، يوجد الآن أكثر من 160 سنداً مؤثراً في 28 دولة ، وأكثر من 25 منها في الولايات المتحدة. (Social Finance, n.d)

آلية عمل السندات الاجتماعية

حدد معهد تمويل الشركات Corporate Finance Institute آلية عمل السندات الاجتماعية في أربعة خطوات كما يلي:

1. تحديد المشكلة والحلول الممكنة

بشكل عام ، تبدأ العملية عندما تحدد الحكومة تحديًا أو مشكلة في القطاع العام. تشمل بعض المشاكل السلامة العامة ، والصحة ، وخدمات دعم الأسرة. بعد ذلك ، تحدد الحكومة الحلول الممكنة للمشكلة المحددة ، والتي يمكن أن تشمل استراتيجيات أو برنامجًا مثبتًا يمكن إعادة إنتاجه. (Corporate Finance Institute, n,d)

2. جمع الأموال للمشروع من مستثمرين من القطاع الخاص

بعد تحديد الحل المحتمل ، تعمل الحكومة على جذب المستثمرين من القطاع الخاص إلى المشروع وتحدد الأطراف المؤشرات القابلة للقياس التي ستشير إلى نجاح المشروع. يوفر المستثمرون المهتمون رأس المال المطلوب لدعم العمليات وتنفيذ الحل، مع ملاحظة أن المستثمرين لا يتحصلون على أي فائدة Interest Payments طوال مدة المشروع. (Corporate Finance Institute, n,d)

3. تنفيذ المشروع

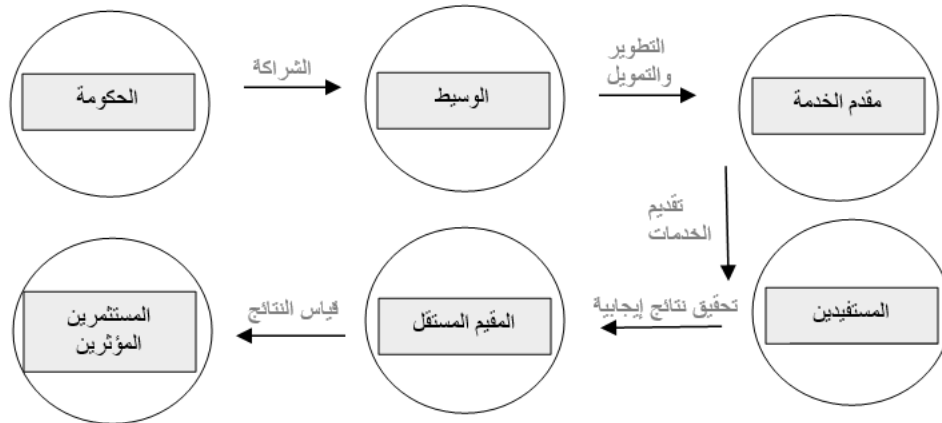
يستخدم مدير المشروع الأموال التي تم الحصول عليها لتمويل عمليات المشروع ، ويبدأ مزود الخدمة في تنفيذ البرنامج. (Corporate Finance Institute, n,d)

4. تقييم نجاح المشروع ودفْع مستحقات مدير المشروع والمستثمرين

في نهاية المدة المحددة ، يكلف مُقيّم مستقل بتقييم نجاح المشروع بناءً على المقاييس المحددة مسبقًا. إذا كان المشروع يفي بالمعايير ويحقق الأثر الاجتماعي ، تدفع الحكومة لمدير المشروع ، الذي يقوم بعد ذلك بتحويل الأموال إلى المستثمرين في سندات الأثر الاجتماعي. (Corporate Finance Institute, n,d)

أما منظمة Social Finance (وهي منظمة تمويلية واستشارية غير ربحية كانت أول من أطلق السندات الاجتماعية في المملكة المتحدة)، فقد حددت آلية عمل السندات الاجتماعية في خمسة خطوات كما يلي:

1. تشكيل الشراكة: تحدد الحكومة القضية الاجتماعية والهدف، ولتحقيق الهدف يشتركون مع وسطاء من مقدمي الخدمات ذوي الأداء العالي (المنظمات التي لها سجلات حافلة بالنجاح والأدلة على نجاح برامجها).
2. تطوير المشروع وتعبئة رأس المال: يعمل الوسيط مع الحكومة ومزودي الخدمات لعمل التصميم والتفاوض والهيكل المالي للمشروع. ثم يقوم الوسيط بجمع رأس المال من المستثمرين المؤثرين لتوفير تمويل مرن مقدمًا.
3. تقديم الخدمات: يقدم المزود الخدمات للسكان المستهدفين ، مع الدعم المستمر من الوسيط ، بما في ذلك الإشراف على الحوكمة ، وإدارة الأداء ، وتصحيح المسار ، والإدارة المالية وعلاقات المستثمرين.
4. تحقيق النتائج: بدعم من الخدمات عالية الجودة ، يحقق الأشخاص المحتاجون تحسينات في حياتهم – مثل الحصول على ولادات صحية ، وتربية الأطفال المستعدين لرياض الأطفال ، والبقاء خارج السجن ، وإيجاد وظائف جيدة والاحتفاظ بها.
5. قياس النتائج والأثر: يقوم مقيّم مستقل بقياس الأثر للمشروع وفقًا لمقاييس النتائج المحددة مسبقًا. إذا نجح المشروع ، تقوم الحكومة بسداد الفوائد لمستثمري المشروع. وفي جميع الأحوال تدفع الحكومة فقط عند وجود نتائج محققة. (Social Finance, n.d)



المصدر: تم ترجمة الشكل من المصدر Socialfinance.org من قبل الباحث

فوائد الصكوك الاجتماعية

تُعرف الصناعة المالية الإسلامية إلى حد كبير بحظرها للفائدة أو الربا ، لكن غالبًا ما يتم تجاهل البعد المسؤول اجتماعياً للنظام. هناك إمكانات كبيرة يمكن الاستفادة منها لزيادة عالم التمويل الإسلامي من خلال استكشاف مساحة الاستثمار المسؤول اجتماعياً. يتم طرح نموذج سندات الاستثمار الاجتماعي للصكوك كنموذج لأصحاب المصلحة التعاوني الذي يعزز الكفاءة ومن بين الفوائد التي يشملها توفير التمويل المستدام الذي يمكن استخدامه لتقديم الخدمات الاجتماعية ، وتعزيز تقاسم المخاطر بين أصحاب المصلحة بحيث لا يقع العبء على عاتق الحكومة فقط كمزود للخدمة ، ويساعد النموذج الجديد على تحفيز الابتكارات لإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي قد تكون مكلفة للغاية ومحفوفة بالمخاطر بالنسبة للحكومات لتتجاهلها. (Saadiyah Mohamad et. al., 2017)

إن تسنيد securitization البرامج الاجتماعية التي يكون أداؤها مدفوعًا بنتائج اجتماعية قابلة للقياس يمثل فئة أصول استثمار بديلة جديدة لها ارتباط منخفض بالأسواق التقليدية. من المتوقع أن تكون السندات الاجتماعية أقل عرضة لتقلبات السوق بسبب صدمات الاقتصاد الكلي أو دورات الأعمال أو سلوك السوق. يجب أن يكون هذا الأصل الجديد في الاستثمار الإسلامي إضافة مرحب بها للغاية حيث أن العرض وفرص تنويع المحفظة في الاستثمار الإسلامي لا تزال محدودة. (Saadiyah Mohamad et. al., 2017)

تتطلب هيكلية السندات الاجتماعية تحديداً دقيقاً للنتيجة الاجتماعية المرغوبة. ومع ذلك ، فإن تحويله إلى منتج متوافق مع الشريعة قد يثير قضايا الشريعة التي تتطلب تحقيقاً دقيقاً والتوصل إلى حل شرعي. على سبيل المثال ، إذا كان من المقرر هيكلية الصكوك الاجتماعية ، فما هو الأصل الأساسي وما هو نوع العقد الإسلامي الذي يمكن استخدامه هنا؟ هل من المقبول أن يتم تحويل تقديم نتيجة خدمة اجتماعية إلى منتج مالي يعطي عائدات بينما يمكن ببساطة تمويل المشاريع الاجتماعية مباشرة باستخدام الوقف التقليدي وصناديق الهبات والجمعيات الخيرية؟ لماذا يتم تحويل الطريق؟ الدافع الواضح هو أن أداة مالية مثل السندات أو الصكوك يمكن أن تقدم

طريقة أكثر إنتاجية وفعالية لاستخدام الأموال الحكومية أو الخيرية لأن نتائج النجاح يتم تحديدها وقياسها ومكافأتها بعناية. (Saadiyah Mohamad et. al., 2017)

تم تنظيم وإصدار العديد من السندات الاجتماعية الرائدة بناءً على توقع بعض التوفيرات في التكاليف المحسوبة. توفيرات التكلفة المتوقعة هذه توفر مبرراً كبيراً لاستخدام هذه الأدوات وتدعو إلى استثمار أولي للحصول على هذه الأدوات كجزء من أدوات التمويل الحكومي. بالإضافة إلى ذلك ، فإن زيادة الشفافية والحوكمة بالإضافة إلى أن انضباط السوق الذي أصبح ممكناً من خلال المشاركة الأوسع في نهج أصحاب المصلحة المتعددين هذا من شأنه أن يقلل من فرص الفساد وإساءة استخدام الأموال المجمعة. (Saadiyah Mohamad et. al., 2017)

هيكل الصكوك الاجتماعية

يمكن أن تكون الصكوك الاجتماعية وسيلة مبتكرة للمنظمات الخاصة وغير الربحية للمشاركة في تحقيق نتائج اجتماعية أفضل ، ويتم مكافأتها من قبل الحكومة أو أي منظمة لها تفويضات اجتماعية تصبح ملتزمة بالصكوك الاجتماعية الصادرة. إذا حققت هذه الشركات والمؤسسات الاجتماعية التي أصبحت مقدمي خدمات نتائج متفق عليها من حيث النتائج الاجتماعية - فإن الملتزم سيدفع للمستثمرين استثماراتهم بالإضافة إلى العائد. تعتمد عوائد المستثمرين على مستوى النتائج ، حتى الحد الأقصى المتفق عليه. في هذا النموذج ، تشارك خمسة أطراف على الأقل:

1. الملتزم - الطرف الرئيسي المسؤول عن إصدار وبيع وإعادة شراء الصكوك عند الاستحقاق.
2. يقدم المستثمرون سواء الأفراد أو المؤسسات تمويلًا مقدماً لمقدمي الخدمات.
3. مقدمو الخدمة الذين يقدمون الخدمات الاجتماعية.
4. وسيط يساعد في جمع التمويل وقيادة أداء الخدمة.
5. يراجع المقيّمون المستقلون النتائج ويتحققون منها.

أحد التحديات الأخرى التي تواجه هيكله الصكوك الاجتماعية مقابل السندات الاجتماعية تتمثل في تحديد عقد الشريعة أو العديد من عقود الشريعة التي يمكن استخدامها لزيادة التمويل. ومع ذلك ، نظرًا لأن سوق رأس المال للصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية راسخ إلى حد ما ، وتشتهر مناطق الاختصاص في السوق مثل ماليزيا ومنطقة الخليج بهيكله الصكوك المبتكرة والبارزة ، فإن هيكله الصكوك الاجتماعية يمكن اعتبارها امتدادًا إضافيًا في هذا السوق. (Saadiyah Mohamad et. al., 2017)

علاوة على ذلك ، هناك مبادرات رائدة مثل الصكوك الاجتماعية التي أطلقها مرفق التمويل الدولي للتحصين أو المعروفة باسم صكوك اللقاح والتي جمعت 4500 مليون دولار أمريكي في عام 2014 لتحصين الأطفال في أفقر دول العالم ، وأول صكوك ماليزية خاصة بالتعويض عن المخاطر في عام 2015 والتي سميت باسم "صكوك الإحسان" يمكن أن تقدم نماذج ودروسًا للقضايا المستقبلية. هناك العديد من الفوائد التي يمكن جنمها من مثل هذا التطور ، أحدها هو سد الفجوة التقليدية مع التمويل الإسلامي ولكن الأهم من ذلك أن نمو منتجات الأثر الاجتماعي داخل الفضاء الإسلامي سيعزز رأس المال الاجتماعي ويقربه من الروح الحقيقية لتمويل مقاصد الشريعة الإسلامي والذي يمكن تلخيصه في تعظيم الفوائد الاجتماعية وتقليل الضرر. (Saadiyah Mohamad et. al., 2017)

يلخص الجدول التالي العملية التي ينطوي عليها إصدار صكوك الإحسان:

الخطوة الأولى يقدم المستثمرون / حملة الصكوك رأس المال المُصدر الصكوك. من خلال شراء الصكوك ، يوفر المستثمرون رأس المال النقدي بشروط واضحة وشفافة تتعلق بالشراء بما في ذلك العقد الشرعي المستخدم وأي دفع دوري للدخل وتعهد الشراء من قبل الملتزم عند الاستحقاق وحقوق حماية المستثمر.

الخطوة الثانية يجب على المُصدر الذي يمكن أن يتخذ شكل شركة ذات أغراض خاصة يتم تأسيسها لهذا الغرض ، إصدار صكوك اجتماعية. حالة المُصدر هي كوكيل لإدارة رأس المال المجمع. سيحصل المصدر على رسوم الوكالة من المستثمرين.

الخطوة الثالثة يقوم المصدر بتعيين الملتزم لتعيين وكيل لمزاولة الأنشطة الاستثمارية. سيحصل مقدمو الخدمة على أموال من المصدر لتمويل تقديم الخدمات الاجتماعية.

الخطوة الرابعة سيدفع المصدر مكافأة دورية للمستثمرين / حملة الصكوك.

الخطوة الخامسة سيتم تعيين مقيّم خارجي للتحقق من النتيجة والأثر.

الخطوة السادسة يمنح الملتزم تعهد الشراء لأمين الصكوك والسداد الكامل المستحق.

المصدر: عملية إصدار الصكوك الاجتماعية (Saadiyah Mohamad et. al., 2017)

الفصل الرابع: الوقف النقدي

الوقف النقدي

اختلف العلماء والفقهاء في إعطاء تعريف شامل ودقيق حول الوقف، ويعود سبب اختلافهم تبعاً لاختلاف مذاهبهم من حيث طبيعة الوقف وأحكامه وشروطه.

تعريف الوقف

- لغة: وقف وقفا ووقفاً خلاف الجلوس، ويأتي الفعل (وقف) بمعنى سكن من السكون وعدم

التحرك. نقول وقف الأرض على المساكين أي حبسها. (ابن منظور، لسان العرب، ص 4899)

وقال الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-: "لم يحبس أهل الجاهلية فيما أعلم وإنما حبس أهل

الإسلام". (محمد الكبيسي، ص 21)

- اصطلاحاً: يقصد بالوقف إخراج الشيء عن تصرف صاحبه وتخصيص منافعه للموقوف عليهم، فالمال الموقوف هو مال يدار لمصلحة الجهة المنتفعة سواء كانت جهة خيرية أو علمية أو اجتماعية. (كردودي صبرينة، 2017، ص 217)

- اقتصادياً: يعرف الوقف اقتصادياً بأنه تحويل لجزء من الدخل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في النظام الاقتصادي الإسلامي. (عبد الحلیم الفاعوري، 2012، ص 100)

الوقف النقدي

المقصود بالوقف النقدي هو الوقف الذي يكون الموقوف فيه مالاً نقدياً، وهو رصد مبلغ مالي نقدي لتداوله بالقرض والتنمية على المحتاجين إليه الذين يعينهم الواقف، بالطرق المشروعة. (عبد القادر جعفر، 2017، ص 16)

و يمكن تعريفه أيضاً على أنه: "حبس النقود وتسهيل منفعتها المتمثلة في الأرباح الناتجة عن استثمارها. (محمد ليبيا، 2009، ص 3)

إذا هو وقف النقود بكل مفرداتها وأنواعها، سواء أكان الموقوف ذهباً أو فضة أو شيئاً فيه شيء منهما، أو كان عملة معدنية، أو ورقية، مما عد ثمناً للأشياء وقيماً للسلع، ووسيلة للتبادل. (سمير دهيليس، أعمار سعيد شعبان، 2020)

الوقف النقدي المؤقت والمؤبد

اجتهد المعاصرين لتقديم التعريف الجديد للوقف والذي يتناسب مع واقعنا المعاصر وعصر العولمة، كما فعل منذر قحف فقد وسع مفهوم الوقف المعاصر، فقال: "الوقف هو حبس مؤبد أو مؤقت لمال، للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة والخاصة، على مقتضى شروط الواقف، وفي حدود أحكام الشريعة (منذر قحف، 2000)، وهذا التعريف منسجم مع رأي وهبة الزحيلي (وهبة الزحيلي، 1997) في تجديد الاجتهادات لتفعيل مفهوم الوقف، وإحياء المفاهيم التنموية متفقا مع مقاصد الشريعة الإسلامية من أجل استمرار الأوقاف المعاصرة. (محمد فردوس ومحمد أمان الله، 2016)

تعريف الوقف المؤقت

أما الوقف المؤقت فهو تقييد الوقف بزمان أو مدة محددة من قبل الواقف، فإذا انقضت اعتبر الوقف منتهيا وعاد الوقف إلى صاحبه. كما عرفه ابن عبد السلام من المالكية بأن الوقف: "جعل المنفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق، بصيغة مدة ما يراه المحبس". أن عبارة "بصيغة مدة" تقصد بالوقف التقييد بمدة محددة، وعبارة "ما يراه المحبس" تقصد بجواز الوقف مؤقتا ومؤبدا، بحسب ما يختار الواقف. (محمد فردوس ومحمد أمان الله، 2016)

ضوابط استثمار الوقف النقدي

أقر الفقهاء مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها عند استثمار أموال الوقف بالإضافة إلى الضوابط الاقتصادية والمحاسبية، أهمها:

1- المشروعية: بأن تكون عمليات استثمار أموال الوقف مطابقة لأحكام الشريعة، ولا يصح أن نسعى لاستثمار الوقف وزيادة غلته، وريعه بالوسائل المحرمة، لأنها تحبط الأجر.

2- اختيار مجال الاستثمار: وهذا ضروري من أجل المحافظة على النقود الموقوفة وتجنبها الزوال، وكذا الحرص على تقليل المخاطر الاستثمارية وذلك بتنوع المشاريع والشركات... حتى لا تكون مركزة في مشروع أو مجال قد يتعرض لكوارث فتضيع أموال الوقف.

3- يجب تنوع الاستثمار بما يناسب كل مال موقوف حسب قطاعات الوقف، والتنوع في محفظة الاستثمار لكل مال، وكذا تجنب المشاريع ذات المخاطر العالية.

4- استبدال صيغة الاستثمار ومجاله حسب مصلحة الوقف، لأن الأصل في الوقف هو تحقيق المصلحة، واستيعاب الأساليب الاستثمارية المجربة الناجحة.

5- ضرورة المتابعة الدائمة، الإفصاح الدوري عن عمليات استثمار الوقف النقدي، ونشر المعلومات والإعلان عنها. (عبايدية مريم و بن عبد العزيز محيي الدين، 2020)

مزايا الوقف النقدي

اكتسب الوقف النقدي أهمية كبيرة في الوقت الحاضر وذلك لما يتيح من مزايا عديدة منها :

- تفادي أغلب مشكلات وقف العقار، غلاؤه وقلة القادرين على وقفه، وكذلك ارتفاع تكاليف عمارة العقار وصيانته. بالإضافة لانحصار طرق استثمار العقار ومحدوديتها .

- إنه يساهم في إنشاء الوقف المشترك أو الوقف الجماعي، حيث سيتمكن صغار المالكين فضلاً عن المتوسطين والكبار، من المشاركة جميعاً في مشاريع وقفية واحدة من خلال المساهمة النسبية في رؤوس الأموال الوقفية. على خلاف الحالة الشائعة في الوقف العيني.

- أن الوقف النقدي متاح لمعظم الناس، فعموم الناس يمتلكون ثروات ودخولاً نقدياً، بينما الكثير منهم لا يمتلك أرضاً ولا عقاراً.

- مرونة جمع الأموال واستثمارها، على عكس الأصول المادية التقليدية.

- الوقف النقدي يمتاز بالمرونة، أي أن أغراضه ومجالاته متنوعة ومتعددة.

- تأثيره التنموي قد يكون أكثر من غيره من حيث إسهامه في أنشطة إنتاجية مختلفة في مرحلة استثماره .

- تنوع وتعدد طرق مجالات استثماراته مقارنة بوقف العقار، كون النقود تتمتع بمرونة عالية من حيث استثمارها.

- يوفر الوقف النقدي استمرار الوقف في أداء رسالته التكافلية والتضامنية بين أفراد المجتمع الواحد، زيادة على تحصيل الأجر والثواب.

- بإمكان الوقف النقدي توليد المزيد من الأموال التي يمكن استخدامها لتطويرها الأصول الوقفية.

- إمكانية تكوين مؤسسات وقفية ناجحة ورائدة، وذلك بتضافر جهود مجموعة من الواقفين حيث يسمح الوقف النقدي بالانتقال من أوقاف صغيرة من أفراد إلى أوقاف ضخمة من مجموعة من الواقفين. (سمير دهيليس، أمير سعيد شعبان، 2020)

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات والخاتمة .

- على الرغم من أن مفهوم مقاصد الشريعة يدعم مبدأ خدمة الصالح العام لتعظيم المنفعة وتقليل الضرر، إلا أن صناعة التمويل الإسلامي تعاني من قطاع اجتماعي غير متطور يمنعها من تبني مقاصد الشريعة فيما يخص قضايا ومشكلات المجتمع، ومن المعروف أن الرفاهية الاجتماعية تعد في صميم المصلحة العامة.

- النمو في عالم الأثر الاجتماعي يكون بقيادة جانب العرض Supply، ويمكن جعل جانب العرض Supply أكثر استجابة إذا كان المستثمرون متطورين بما يكفي للمطالبة بمزيد من الأثر الاجتماعي للمنتجات المالية.

- نظراً للإمكانيات الهائلة لمساحة الأثر الاجتماعي في الشريعة، يمكن تحديد المجالات التي يمكن فيها هيكلة منتجات مثل السندات الاجتماعية المتوافقة مع الشريعة أو الصكوك الاجتماعية.

- يجب أن يلعب التمويل الإسلامي دوراً أكبر بكثير لتعزيز تنمية القطاع الثالث من خلال تمكين وتعبئة القطاع الاجتماعي نفسه بالدعم النشط من الحكومة والقطاع الخاص.

- يمكن للتطورات في الصكوك الاجتماعية أن تعزز الاعتماد الحقيقي لمبادئ مقاصد الشريعة وفوائدها العملية والمالية من قبل الهيئات الممولة مثل الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات الخيرية وأن توفر الدافع لهذه الكيانات لتحديد المجالات التي يمكن فيها تطوير الصكوك الاجتماعية لجمع التمويل لإيجاد حلول للقضايا الاجتماعية في المجتمع المحلي والوطني والعالمي.

- بعض الأمثلة للقضايا الاجتماعية الملحة التي تتطلب حلولاً تمويلية تشمل مشاكل الفقر والأمية والبطالة وإدمان المخدرات والجريمة والعمل الإنساني والإغاثي العالمي.

- مهدت الوكالات الدولية مثل البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية من خلال عملهما الرائد في الصكوك الاجتماعية الطريق بالفعل في نمذجة طرق جديدة لتمويل الخدمات الاجتماعية.

- يمكن أن يؤدي العمل في الصكوك الاجتماعية أيضاً إلى التقارب والتداخل في التأثير الاجتماعي الأخلاقي لمساحة الاستثمار مع المساحة المتوافقة مع الشريعة، وبالتالي يمكن جعل عالم كليهما أكبر.

- سيكون النموذج الاقتصادي الإسلامي أكثر شمولاً من خلال تطوير أدوات أكثر ابتكاراً توفر حلولاً للمشاكل الاجتماعية وتعزز الرفاهية الاجتماعية المستوحاة من التقاليد الإسلامية الغنية الخاصة بها.

- من خلال تبني الابتكارات الواعدة في التمويل الاجتماعي فإن التمويل الإسلامي كجزء من الاقتصاد الإسلامي الأكثر شمولاً يمكن أن يصبح ذا صلة ويساهم في الصيانة العامة للخدمات الاجتماعية للاقتصاد ، وهو دور يتجاوز العرق والدين.

- يعد الوقف النقدي المؤبد و المؤقت هو الوعاء الاستثماري الأنسب للصكوك الاجتماعية والذي يمكن أن يستوعبها كأداة تمويلية مبتكرة، حيث يمكن من خلاله إنشاء الوقف المشترك أو الوقف الجماعي، الذي يمكن صغار المالكين فضلاً عن المتوسطين والكبار، من المشاركة جميعاً في مشاريع وقفية واحدة من خلال المساهمة النسبية في رؤوس الأموال الوقفية على خلاف الحالة الشائعة في الوقف العيني، وهو ما يمكن الواقفين من المشاركة معاً في مشاريع توفر الحلول للقضايا والمشكلات الاجتماعية .

المراجع العربية والأجنبية

القرآن الكريم.

ابن منظور، لسان العرب، الجزء العاشر، ص 456

ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دون سنة النشر، ص 4899

حسين حسين شحاتة، "مفهوم صكوك الاستثمار الإسلامية وخصائصها ودورها في تمويل التنمية"، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

خديجة عرقوب، فريد كورتل، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، رماح للبحوث والدراسات، الأردن، 2016.

د. أحمد شعبان محمد علي(خبير مصرفي إسلامي)، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية مفهومها-أنواعها-آليات التعامل بها- الرقابة عليها-المخاطر وعلاجها-دورها التنموي- سبل تحقيقها، طبعة دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع-الإسكندرية.

د. أشرف محمد دوابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الميمان للنشر والتوزيع-الرياض-المملكة العربية السعودية، 2009.

رامي محمد كمال، الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلاً عن السندات التقليدية ، الطبعة الأولى ، 1440هـ / 2019.

سمير دهيليس، أعمار سعيد شعبان، الوقف النقدي كآلية للنهوض بالدور التنموي للوقف في الجزائر بناء على التجربة الماليزية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6 العدد 1 ص 152-164، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020.

ط.د.عبايدية مريم، ط.د. بن عبد العزيز محيي الدين، الوقف النقدي وسبل استثماره الحديثة -الصكوك الوقفية أنموذجا، مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية، العدد الثالث، 2020

عبد الحلیم الفاعوري، الوقف كأحد أدوات النظام المالي الإسلامي ودوره التنموي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية، القاهرة 2012.

عبد القادر جعفر جعفر، الوقف النقدي تأصيله وسبل تفعيله في تمويل المشروعات الصغيرة، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون 14 الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2017.

غربي حمزة، وفاء جبلاحي ، الصكوك الإسلامية، أنواعها وإدارة مخاطرها، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي – جامعة المسيلة، العدد 3، مارس 2018.

كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر، الجزائر 2007.

مالك براح، استثمار الأموال الوقفية: الآليات والضوابط الشرعية، مجلة مجاميع المعرفة/رقم 5، 2017. متاح في: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/347/3/2/74950>

محمد عبيد عبد الله الكبيسي، أحكام الوقف في الشريعة الاسلامية، الجزء الأول، مطبعة الراشد، بغداد .

محمد فردوس، محمد أمان الله، الوقف المؤقت: دراسة تأصيلية فقهية، مجلة الأمة الإسلامية، العدد 21، 2017، ص ص 121-139.

محمد ليبيا، محمد إبراهيم نقاسي، نظام وقف النقود ودوره في تنمية المرافق التربوية والتعليمية، وإدارتها: وقائع وتطلعات، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2009.

المعايير الشرعية، النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها حتى صفر 1437 هـ-ديسمبر 2015 ، الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي)، ومقرها المنامة-البحرين، 2015.

المعجم الوسيط المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مكتبة الشرق الدولية، الطبعة الرابعة 1429 هـ- 2009.

النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات ترجمة كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين، مجلة الباحث، العدد 09 ، 2011.

هنا محمد هلال الحنيطي، " دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة)"، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، المجلد 42 ، العدد 2 ، 2015.

CFA Institute, Social and Sustainable Sukuk, Islamic Finance Webinar Series - Part 4, 2021. Retrieved from: <https://www.arx.cfa/en/research/2021/06/soc210621-webinar-social-sustainable-sukuk>

EOCD, Understanding Social Impact Bonds, 2016. Retrieved from:

<https://www.oecd.org/cfe/leed/UnderstandingSIBsLux-WorkingPaper.pdf>

Saadiah Mohamed et al., Social sukuk: A new mechanism to fund social services, Journal of Emerging Economies and Islamic Research (2017) Vol .5, No. 1. Retrieved from:

https://www.researchgate.net/publication/342148240_Social_sukuk_A_new_mechanism_to_fund_social_services

Social Finance, Social Impact Bonds: Investing in Positive Social Outcomes.

Retrieved from: <https://socialfinance.org/social-impact-bonds/>